

الموقف الرسمي والشعبي العراقي من الثورة السورية ١٩٢٥ - ١٩٢٧

أ.م.د. عبد الله كاظم عبد
جامعة البصرة/ كلية التربية/ ميسان

توطئه :

نتج عن قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ أنقسام العالم إلى معسكرين ، وانضمام الدولة العثمانية إلى جانب دول المحور ضد دول الحلفاء ، وخسارتها في الحرب ، مما أدى إلى خسارة جميع ممتلكاتها في المشرق العربي ، التي باتت تحت سيطرة دول الحلفاء بريطانيا وفرنسا . مما حدا بالعرب في هذه الأقطار إلى مطالبتها بتنفيذ الوعود التي قطعها للشريف حسين قبل الثورة العربية عام ١٩١٦ بتكوين دولة عربية مستقلة .

غير أن إصرار الحلفاء على عدم تنفيذ وعودهم بحق العرب ، دفع الجانبين إلى مواجهات عسكرية انعكست في الثورات والانتفاضات العارمة في كل من العراق وسوريا وفلسطين خاصة بعد إعلان الانتداب على هذه الأقطار (١) . وقد أفضت هذه الثورات إلى حصول بعض الأقطار على بعض مطالبها ، كقيام حكومة ملكية في العراق في عام ١٩٢١ ، وتأسيس إمارة شرق الأردن في العام نفسه . بينما ظلت كل من سوريا وفلسطين تحت الحكم الاستعماري المباشر . الأمر الذي دفع أبنائها إلى الاستمرار في الكفاح المسلح للحصول على الاستقلال أسوة بأشقائهم في الأقطار الأخرى ، والاستعانة بالأقطار الأخرى وفي مقدمتها العراق .

وضمن هذا السياق كان للعراق حكومة وشعباً " مواقف مشرفة على مختلف الصعد في دعم قضايا التحرر العربي والجوانب القومية . وقد حظي القطر السوري بالأولوية في هذا المجال ، وذلك للروابط القومية والتاريخية المشتركة التي تربط أبناء الشعبين ، ولا سيما في نضالهما المشترك ضد العثمانيين قبل الثورة العربية عام ١٩١٦ وبعدها ، وعملها معاً في الحكومة العربية سوريا ١٩١٨ - ١٩٢٠ ، واستمرار نضالها بعد ذلك من أجل نيل الاستقلال . وقد انعكس هذا في مواقف العراق الرسمية الشعبية بتقديم الدعم المادي والمعنوي لأبناء سوريا في ثورتهم الكبرى بين عامي ١٩٢٥ - ١٩٢٧ (٢) .

أولاً : الموقف الرسمي للعراق

أكتسب الأيمان بالوحدة العربية أهمية بالغة ضمن سياسة الدولة العراقية بعد تأسيس الحكم الملكي عام ١٩٢١ ، وهذا ما أتاح الفرص أمام مسؤوليه للأعراب عن آمالهم بشأن توثيق علاقات العراق مع الأقطار العربية الأخرى . وتضمنت برامج عدد من الوزارات العراقية إشارات صريحة إلى مثل هذه التطلعات مع التأكيد على ضرورة تنمية العلاقات الأخوية بين العرب ، وعلى التحالف العربي المشترك واستكمال حرية الأقطار العربية واستقلالها ، والتي كانت لاتزال خاضعة للسيطرة الأجنبية (٣) . وفي الوقت ذاته أصبح العراق ملجأً للقوميين العرب الذين فروا من ملاحقة السلطات الفرنسية في سوريا ولبنان ، وقد أستشعر هؤلاء بان العراق أصبح قلعة العروبة وان بإمكانه تحقيق الوحدة العربية ، لأن هذا الهدف لا يمكن دون وجود قاعدة صلبة ودولة قوية تنزع هذه الحركة وتبقى جاهدة إلى تحقيقها (٤) .

أثارت الثورة السورية الكبرى ردود فعل واسعة النطاق على صعيد الساحة السياسية في العراق ، تجلت بالدعم المادي والمعنوي من قبل الملك أم الوزارات المتعاقبة .

١- موقف الملك فيصل الأول :

حمل موقف الملك فيصل من الثورة السورية في طياته مزيجاً من الحنين لأيام العمل السياسي في سوريا ، والأصالة القومية في الدفاع عن القضايا العربية . وقد صرح في مناسبات عدة بأنه سيولي اهتمامه لإدارة دفة الحكم في العراق دون أن ينسيه هذا الدور سوريا ، التي كان يتطلع بشوق إلى تحقيق الوحدة معها تحت تاج هاشمي واحد ، الأمر الذي عدته الصحف الفرنسية تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية السورية (٥) .

ظل الوجود الفرنسي في سوريا يشكل عائقاً كبيراً أمام تطوير العلاقات بين العراق وسوريا نحو الأحسن ، وهو الهدف الذي طالما سعى إليه ، وعمل على تجاوزه بما عرف عنه من مقدرة دبلوماسية وحذاقه في العمل السياسي . أكسبته احترام وتقدير معظم ساسة العالم آنذاك ، وسعى دؤوباً إلى تجنب أي صدام مع الفرنسيين في سوريا رغم موقفهم غير الودي من مسألة اعتلائه العرش في العراق . وتركزت سياسته إزاء سوريا ، على حث الوطنيين السوريين للاقتداء بالعراقيين ، وإيجاد نوع من التفاهم مع الفرنسيين . وذكرت جريدة (المقطم) المصرية أن تطورت الأحداث تشير الى سعي الملك فيصل لتحقيق الوحدة بين العراق وسوريا تحت عرشه ، أو تنصيب شقيقه (علي) ملكاً على سوريا (٦) .

وانطلاقاً مما ذكر ، وضع الملك فيصل مسؤولية مضاعفة على عاتقه ، إلا وهي شرح أبعاد القضية السورية في المحافل الدولية ، فطالب باستقلال سوريا وتحديد العلاقة بين الأخيرة وفرنسا على وفق ما حدث بين العراق وبريطانيا . ولم تخرج لقاءاته مع المسؤولين الفرنسيين على هذا الإطار ، بعد أن حمله زعماء الحركة الوطنية

السورية هذه المسؤولية ، وقد وعدهم باستثمار علاقته الطيبة مع رئيس الجمهورية الفرنسية ، ورئيس وزراءها لوصول إلى حل مرض للقضية السورية (٧) .

حمل الملك فيصل القضية السورية أمانة في عنقه ، وأوجز للمسؤولين الفرنسيين عند زيارته إلى باريس في تشرين الأول ١٩٢٥ (٨) ، أسباب الثورة السورية ، عندما طلب إليه المساعدة في حل القضية السورية . فأقترح حلاً يقوم على موافقة فرنسا في تأسيس حكم ملكي في سوريا كما هو الحال في العراق ، وقيام جمعية وطنية تسنّ دستوراً للبلاد ، ووزارة تكون مسؤولة أمام مجلس نيابي (٩) . وأضاف موضحاً أن استمرار فرنسا في تعسفها ضد الشعب السوري ، كان له مردود سلبي عليها ، وأن الانتداب كان وبالاً على فرنسا ، لم تحصد منه سوى ثورة الحقت الخسائر بالمصالح الفرنسية في سوريا والوطن العربي (١٠) . فكانت نتائج الزيارة مدار مباحثات الملك فيصل مع بعض زعماء الحركة الوطنية السورية ، الذي التقى بهم بعد من باريس ، وحثوا الملك على الاستمرار في جهده لدعم قضيتهم والتوسط لدى الحكومة للحصول على ذات المكاسب التي نالها العراق من بريطانيا (١١) .

لم يفترَ اهتمام الملك فيصل بالقضية السورية ، بل أن الإجراءات القمعية الفرنسية التي تمثلت بضرب دمشق بالقنابل وحرقت العديد من القرى وقتل الأبرياء من سكانها قد دفعته إلى الأجهار في مطالبته بإيجاد حل عادل للقضية السورية ، يتلخص بانسحاب فرنسي من سوريا استناداً " لتحقيق وعد سابق أطلقه المستر تشرشل وزير المستعمرات البريطانية في عام ١٩٢١ ، أذ سبق للمذكور أن تعهد بالسعي من أجله بالتنسيق مع فرنسا ، وأضاف الملك فيصل في رسالة بعثها إلى وزير الخارجية البريطاني في ٢ كانون الثاني ١٩٢٦ ما نصه " لا يعني صمتي وعدم اهتمامي الظاهر بأنني فقدت الاهتمام بمصالح هذا البلد - يقصد سوريا - بل على العكس من ذلك ، لم يتضاءل أهتمامي ، وما زال ذلك يمثل بالنسبة لي موطن شعبي الذي أفخر بهم وأحزن لأحزانهم . . . " (١٢) . وعلى ما يبدو فإن الملك فيصل قد نسي أو تناسى سياسة نقض الوعود التي طالما اتسمت بها السياسة البريطانية إزاء العرب بالذات .

أثارت طروحات الملك فيصل في الرسالة المذكورة حكومة بريطانيا ، فاسرعت بالرد برسالتين لوزير الخارجية في ٢٤ شباط ١٩٢٦ ، والأخرى لوزير المستعمرات في ٤ آذار من العام نفسه ، أكد بأن على الملك فيصل ان يكف عن التدخل في الشؤون السورية ، وان يوجه جل اهتمامه لشؤون العراق حصراً (١٣) ، أن ما ترشح عن رد الحكومة البريطانية قد أفصح عن تخلي عن وعدها السابق ، ويعزي الباحث السبب في ذلك إلى تطابق مواقف البلدين بشأن المستعمرات في الشرق الأوسط ، وكذلك من غير المستبعد أن يكون التقارب الفرنسي - الألماني الذي تم بمباركة بريطانية ، بعد انسحاب فرنسا من منطقة الرور الألمانية عامي ١٩٢٥ -

١٩٢٦ دور في ذلك ، عليها تبعد القارة الأوربية عن شبح الحرب مرة أخرى ، وكانت نتيجة هذا التقارب عقد معاهدات لوكارنو نهاية عام ١٩٢٥ (١٤) .

لم يكن للتحذيرات البريطانية مفعول لتحدث شرخاً في جدار العلاقة الوطيدة بين الملك فيصل والشعب السوري ، أو تثبط من عزمه لمواصلة جهده في دعم القضية السورية كلما وجد الفرصة سانحة أمامه في هذا الإطار ، ففي اجتماع ضمه وقادة الحركة الوطنية السورية في تموز ١٩٢٦ في مدينة الزرقاء الأردنية ، أقتراح عبد الرحمن الشهبندر أن يوكل الملك فيصل توكيلاً عاماً للدفاع عن القضية السورية والتحدث باسمها رسمياً في المحافل الدولية (١٥) . فحصل على هذا التحويل في آب ١٩٢٦ بعد أن وافقت اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري - الفلسطيني على قيام الملك فيصل بالتحدث نيابة عنها في المباحثات التي سيجريها مع الحكومة الفرنسية بعد حضور اجتماعات عصبة الأمم في أيلول من العام نفسه . فأجتمع الملك فيصل ببعض الساسة الفرنسيين وأطلعهم على أفكاره بشأن القضية السورية ، وأن زيارته للعاصمة البريطانية لم تكن خارج هذا الإطار (١٦) .

ويلاحظ أن ما ترشح عن هذه الاجتماعات لم تكن سوى تقولات صحفية بدت وكأنها محاولة للتقليل من أهمية دور الملك فيصل في حل القضية السورية بما يخدم أهدافها في الحرية والاستقلال . أذ فسرت جريدة ((الديلي ميل)) موقف الملك فيصل على أنه محاولة أستهدفت إيقاف الثورة السورية بحجة أنها الحققت الضرر بالعراق بسبب صعوبة سفر الأجانب الى العراق عبر سوريا (١٧) . كما لم تستبعد التقارير الصحفية أن تكون الحكومة الفرنسية قد وسطت الملك فيصل لإيقاف الثورة (١٨) ، دون أن توضح السبب من وراء ذلك .

غير أن من مجريات الأحداث السياسية ميدانياً لم تؤكد صدق مثل هذه الادعاءات الصحفية تؤكد ، أذ واصل الملك جهده في دعم الثورة السورية بإمدادها بالسلاح والمعونات المادية ، وكان أحمد مريود وعبد الرحمن الشهبندر حلقة الوصل بين الملك والثوار (١٩) . وكذلك أكد باحث بريطاني أن الملك فيصل حث الخطى في سياسته ضمن هذا الاتجاه حتى أواخر حياته ، إذ ظلت الوحدة مع سوريا حلماً وريداً يداعب مخيلة الملك فيصل ويحرك أحاسيسه نحو إقامة دولة عربية تضم إضافة إلى سوريا ، كل من لبنان وفلسطين وشرقي الأردن والحجاز (٢٠) . وخلاصة ما تقدم أن الملك فيصل بذل جهداً سخياً وأسهم بشكل لا يقبل اللبس في الدفاع عن القضية السورية على المستوى الدولي ، ولم يترك باباً لم يلجه من أجلها . وكان وفيماً معها لم ترهبه التحذيرات الفرنسية ولم تتل من عزمه الضغوط البريطانية الواضحة منها والمبطنة . فأعطى مثلاً صادقاً للقومي الملتزم ازاء عروبته والمدافع عن أمته ووطنه . وقد انسحب موقف الملك فيصل بشكل كبير على موقف الحكومة العراقية التي أيدت وساندت القضية السورية ومنحتها جزءاً كبيراً من أهتمامها رغم أنشغالها بالأوضاع الداخلية العراقية ، ولم تأل جهداً في سبيل نصرتها .

٢. موقف الوزارات العراقية ١٩٢٥ - ١٩٢٧ :

كان للوزارات العراقية المتعاقبة على الحكم مواقف قومية مشرفة منذ نزول القوات الفرنسية بقيادة الجنرال غورو في سورية ، والتي أصبحت تحت الحكم الفرنسي المباشر ، وكثيراً ما أستنكر العراق أعمال فرنسا الوحشية التي أرتكبتها هذه القوات بحق الشعب السوري . تابعت الوزارات العراقية أهتمامها بالقضية السورية بعد أندلاع الثورة السورية ١٩٢٥ ، وكثفت من نشاطاتها الداعمة لها ، سواء في السر عن طريق الدعم المالي والعسكري ، أم علانية عن طريق حث الشعب العراقي لاسناد القضية السورية . وأتخذت وزارتا عبد المحسن السعدون الثانية (٢١) ، وجعفر العسكري الثانية (٢٢) وسائل عدة أستهدفت تقديم الدعم للثورة السورية بعد الهياج الشعبي الذي أجتاح العراق أثر ضرب دمشق بالمدافع الفرنسية ، فاشتريت الحكومة مع الشعب في جمع التبرعات النقدية للمتضررين السوريين (٢٣) .

تنوعت أساليب الدعم المادي والمعنوي للقضية السورية ، والتي قامت بها الوزارتان المذكورتان . فقد سمحت وزارة السعدون للصحف بفضح الممارسات الإجرامية ضد الشعب السوري والتنديد بها في مقالاتها الافتتاحية ، ويبدو أنها استهدفت من ورائها إثارة الرأي العام العراقي ضد السلطات الفرنسية . كما أبدت موافقتها لأقامة صلاة الغائب في مساجد بغداد على أرواح شهداء الثورة السورية (٢٤) . وتأكيداً لموقفها القومي من القضية السورية ، وافقت وزارة الداخلية العراقية في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٥ على تشكيل لجنة لجمع التبرعات بأسم (لجنة إسعاف منكوبي سوري) (٢٥) . وأمعاناً في رفضها لنهج العدوان الفرنسي على سوريا ، رفضت الحكومة العراقية توقيع أية اتفاقية مع السلطات الفرنسية رغم إصرار المندوب السامي الفرنسي في سوريا " دي جوفينل " على ذلك ، ومحاولة التوسط التي قام بها " تشمبرلي " وزير الخارجية البريطاني (٢٦) .

دأبت وزارة جعفر العسكري على أتباع خطى الوزارة السابقة لها بصدد تأمين الدعم المالي للقضية السورية ، عندما سهلت مهمة الوفد السوري في العراق بجمع التبرعات من أبناء الشعب العراقي ، وأقيمت حفلات خيرية خصص ريعها لدعم صمود سوريا في بغداد والألوية العراقية الأخرى . وقد ساهم جعفر العسكري شخصياً وأعضاء وزارته ، وموظفو ديوان مجلس الوزراء في جمع التبرعات (٢٧) . كما سمحت للوفد السوري بالتجوال في أنحاء العراق لجمع التبرعات ، دون تعير أذن " صاغية " ، لاحتجاج المفوض السامي الفرنسي في سوريا ، أو الإيعاز إلى جعفر العسكري بإنهاء نشاط الوفد السوري ، الذي تمكن من جمع مبالغ كبيرة قدرت بأكثر من (٣٤) الف روبية (٢٨) ، خلال ثلاثة أشهر رغم الضائقة المالية التي يعاني منها العراق آنذاك (٢٩) . وللدلالة على عدم التأثير بالضغط الأجنبية ، وافق مجلس الوزراء على حسم نسب محددة من رواتب موظفي الدولة لأعانة منكوبي سوريا اعتباراً من شهر نيسان ١٩٢٧ (٣٠) .

ومن مجمل ما تقدم ، أتضح أن الوزارات العراقية سلكت نهجاً ثابتاً في دعم القضايا القومية ، مؤكدة أنتمائها العربي الأصل ، غير آبهة بالاحتجاجات من هنا ، والضغط من هناك لتكون في مقدمة الركب العربي الهادف الى الحرية والاستقلال ولتكون مثلاً يحتذى به في العلاقات العربية . وقد وجد الدعم الحكومي للقضية السورية مدى واسعاً وأستجابة رائعة عند مختلف شرائح الشعب العراقي .

ثانياً: الموقف الشعبي :

أنطلق الموقف الشعبي في تأييد الثورة السورية من منطلقين أساسيين تمثل الأول ، بالنزوع نحو الحرية والاستقلال ورفض كل أشكال السيطرة والهيمنة الاستعمارية ، انطلاقاً من حق الشعوب الثابت في تقرير مصيرها . بينما تجسد الثاني بالروح القومية الوثابة للشعب العراقي في مساندة العرب أينما وجدوا ، ورفض كل أنواع التسلط والجبروت . وتجلى هذا الموقف بصور شتى تمثلت بالاحتجاجات والتظاهرات لمختلف شرائح المجتمع العراقي ، وجمع التبرعات ، ومبادرات نواب الشعب في المجلس النيابي ، وما سجلته أعلام الوطنيين وأصحاب الفكر في الصحف العراقية .

١- موقف شرائح المجتمع العراقي

ما إن أدركت الأخبار عن قصف مدينة دمشق بالمدافع الفرنسية مسامع العراقيين حتى نظموا صفوفهم تأييداً للثورة السورية ، وتناخوا في مظاهرات دانّت العدوان ، ونددت بالسياسة الفرنسية في سوريا ، واهابت بالصحف ان تأخذ على عاتقها مهمة فضح الاعمال الاجرامية . وعقدت الجماهير الغاضبة تجمعات في جامع الحيدر خانة القيت خلالها الخطب الحماسية والقصائد لاثارة نخوة العراقيين ازاء اخوانهم في سوريا، وحث الشيخ نعمان ألا عظمي خطيب الجامع المذكور على التبرعات لابناء سوريا (٣١) . وانتخب الحاضرون في التجمع لجنة من خمسة عشر ، مهمتها تقديم الاحتجاجات الى قناصل الدول ألا جنبيه ببغداد . كما وافقت الحكومه على تأليف لجنة لاعانة منكوبي سوريا ، وحددت مهمتها بتقديم الدعم المادي والمعنوي لابناء سوريا (٣٢) . وكان للمبادرات العراقية ومظاهر التأييد العامة للثورة السورية وقع طيب في نفوس الشعب السوري (٣٣) .

لم تنفرد بغداد عن سواها من المدن العراقية بحملة التأييد والمناصرة للقضية السورية ، فقد حملت مدينتا كرك بلاء والموصل شرف الريادة في هذا المجال ، وشكلت لجان لجمع التبرعات فيهما ، وتدافع العراقيون في المدينتين للإسهام في مثل هذا الشرف ، على الرغم من الظروف الحرجة التي تمر بها مدينة الموصل . بسبب تطورات الخلاف بين العراق وتركيا حول ولاية الموصل . وجمعت مبالغ كبيرة قدمت إلى الشعب السوري (٣٤) .

وأمتد تشكيل لجان التبرعات ليشمل مدناً أخرى ، مثل النجف والكوفة ولواء المنتفك ولواء البصرة ، التي كانت في مقدمة المدن العراقية تبرعاً - عدا بغداد - إذ بلغ مجموع التبرعات أبنائها (٤٣٩١) روبية (٣٥) . ولم يقتصر هذا الشرف على المدن والأقضية ، بل شمل القصبات الحدودية مثل زرباطية ، التي يشكل الفلاحون نسبة كبيرة من أهاليها ، الذين أبوا رغم فقرهم إلا أن يشرفوا أنفسهم في أداء مثل هذا العمل القومي (٣٦) . مما يدل على مدى تعلق العراقيين بقضية أمتهم ومصيرها ، والعمل في سبيل نصرتها مؤكدين أروع صور التلاحم القومي .

لم تكن حملات التنديد والاستنكار على ما قام به الفرنسيين من جرائم في سوريا ، ومواقف التأييد والأسناد للثورة السورية ، حصة شريحة معينة من الشعب العراقي دوناً عن الأخرى . بل جسد هذا الشعب تلاحماً وطنياً " حميماً " إزاء المخاطر التي تواجه الأمة العربية ، وتحاول النيل من تاريخها المجيد وتراثها الزاخر بقيم البطولة ، وجعلها تابعة بعد أن كانت رائدة كما هي في العصور العربية الإسلامية .

كان لأعضاء الهيئات التدريسية وطلبتهم في بغداد والألوية الأخرى دور ريادي مشرف في دعم القضية السورية ، بعدهم الشريحة الأكثر وعياً والأنضج إدراكاً لمخاطر الهجمة الاستعمارية على أقطار الوطن العربي . فكانت حملات التبرع في دور المعلمين العالية والمدارس الثانوية ، وقيام فرق الكشافة بالتجوال في الأماكن العامة لجمع التبرعات النقدية (٣٧) ، وأقامة الحفلات التمثيلية التي خصص ريعها لدعم سوريا وقضيتها العادلة (٣٨) .

في حين كان المحامون قريبين جداً من مواقع الدعم والتأييد للقضية السورية ، وبدأوا نشاطهم برفع برقية احتجاج الى عصابة الأمم ، ونسخ منها الى رؤساء الدول الإسلامية ، مناشدين فيها بالعمل على إيقاف الأعمال العدوانية الفرنسية ضد الحركة الوطنية السورية ، وقد دعوا إلى إجراءات تهدف الى ردع تلك الأعمال (٣٩) . كما عقدوا الاجتماعات في دار فخري الجميل (نائب بغداد) ، وفي فندق مود أستهدف جمع التبرعات المالية لأعانة منكوبي سوريا ، ألقى المحامي داود السعدي كلمة حماسية الهبت مشاعر الحاضرين ، دعى فيها إلى الوحدة بين العراق وسوريا بعد التخلص من الانتداب البريطاني والفرنسي عليهما (٤٠) . وكان صوت الشعراء وكلماتهم التي أطلقت في اللقاءات والتجمعات التي عقدت لنصرة القضية السورية ، سوطاً ألهب وجوه المعتدين ، وحافزاً لاستنفار همم الغيارى ، فكانت قصائدهم بمثابة النار التي تأججت في الهشيم ، وغدت تلك القصائد عناوين لبطولات السوريين ، والتعبير عن الظلم والاضطهاد الذي لحق بهم ، وأصبحت دافعاً مضاعفاً لأهتمام العراقيين وارتباطهم بقوة في الدفاع عن مصير الأمة العربية ومستقبلها (٤١)

وأذا كانت شرائح المجتمع العراقي المدنية قد تناخت وتدافعت لنصرة القضية السورية ، نرى أن العسكريين لم يقلوا شأنهم على الرغم من حساسية عملهم فقد شاركت فصائل الجيش العراقي من مدرسة الخيالة

والطبابة العسكرية والسرية النقلية وغيرها من الوحدات العسكرية في حملة التبرعات (٤٢) ، التي بلغ مجموعها (٣٤٠٠) روبية ٠ وأقام رئيس الأمور الطبية في الجيش العراقي حفلة شاي ترحيباً بالوفد السوري عند وصوله إلى بغداد في كانون الأول ١٩٢٦ ، وحضرها جعفر العسكري رئيس الوزراء وعدد من الوزراء والمسؤولين الكبار في الدولة (٤٣) ٠

ولم يقتصر اهتمام العراقيين بدعم الثورة السورية على الرجال فحسب ، بل استشعرت المرأة العراقية ان دورها لا يمكن ان يقل شأناً عن دور الرجل في هذا الواجب القومي . وعليه فقد استنفرت همتها لتكون مثالا ، وامتداداً طبيعياً لدور المرأة العربية المعطاً في عهود الدولة العربية الإسلامية . فكان عطاؤها سخياً تمثل بتقديم المال والحلي الذهبية تعبيراً عن ارتباطها العربي الأصيل ، وهناك أمثلة كثيرة على ذلك ، أطرت صورة المرأة العراقية وعززت من مكانتها (٤٤) ٠ ولا غرو فإن الدعم الشعبي العراقي للقضية السورية واستمراره قد شجع ممثلي الشعب في المجلس النيابي على اتخاذ مواقف لا تقل قوة وتأثيراً "عن سويتها من مواقف الشعب العراقي ٠

٢- موقف مجلس النواب

لم يبتعد مجلس النواب في سياق مواقفه إزاء القضية السورية عن الموقف الرسمي والشعبي ، بل كان لصيقاً بهما بشأن إيجاد موقف عراقي صلب وموحد في دعم قضايا العرب القومية ٠ وحين التأم شمل المجلس النيابي في ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٥ ، طلب رشيد عالي الكيلاني رئيس المجلس الوقوف خمسة دقائق حداداً على أرواح شهداء الثورة السورية ٠ وأعلن أعضاء المجلس احتجاجهم على الأعمال الفرنسية الوحشية في سوريا . ووقع عدد من أعضاء المجلس اقتراحاً من قبل النائب احمد الشيخ داود ، يلزم الحكومة العراقية اتخاذ إجراءات لإيقاف جرائم الفرنسيين في سوريا (٤٥) .

وتحدث في الجلسة ذاتها النائبان ارشد العمري وعلي الإمام ، حيث ناشد الأول العمل من اجل القضية السورية، بعد أن أصبحت وطأة الاحتلال الفرنسي لسوريا حداً لا يطاق ٠ وطالب النائب علي الأمام مجلس النواب أن يرفع احتجاجاً إلى المنظمات الدولية ، ودول العالم المتمدن لفصح ممارسات الفرنسيين في سوريا وحملهم لوضع حد لجرائمهم (٤٦) ٠ وعلى صعيد آخر ساهم أعضاء مجلس النواب في حملة التبرعات النقدية ، وقد بلغ مجموع ما تبرعوا به (٢٣٥٠) روبية (٤٧) ٠ وبذلك يكون موقف النواب قد التقى في بوتقه واحدة مع الموقف الشعبي ليرسم مع موقف الصحافة العراقية نهراً من العطاء لدفع صمود سوريا إلى الأمام في وجه التحديات الفرنسية ٠

٣- موقف الصحافة العراقية :

تعد الصحافة من أكثر الوسائل تأثيراً في الرأي العام وهي المنبر الذي يعبر عن اتجاهات الشعب وطموحاته وتوجهاته القومية . ومن هذا المنطلق كان الصحافة العراقية دور متميز تجلّى في مواقفها المساندة للحق العربي في كل مكان من الوطن العربي ، وحملها لواء المطالبة بالحقوق العربية المغتصبة . كما استهدفت إدامة روح التواصل بينهما وبين الرأي العام من خلال المقالات الافتتاحية والتعليقات والأخبار التي تنشر عن الثورة السورية والإجراءات التعسفية الفرنسية ضد الثورة ، مما ساهم في تأليب الرأي العام ضد فرنسا وحث وتشجيع الشعب على مساندة القضايا القومية في كافة المجالات .

أن ما جرى في سوريا منذ دخول القوات الفرنسية بقيادة الجنرال غورو الى دمشق في تموز ١٩٢٠ ، كان موضع أستنكار الصحافة العراقية وتنديدها بسياسته الهادفة الى تجزئة سوريا وفرض الانتداب عليها بالقوة (٤٨) . وواصلت الصحافة ذات النهج في السنوات اللاحقة فكانت هذه السياسة مثار غضب السلطات الفرنسية وتقديم الاحتجاجات المتوالية ضد الصحف العراقية ، مما دفع المندوب السامي البريطاني في العراق أن يطلب من الحكومة العراقية في ٢٦ تموز ١٩٢٢ أن تحث الصحافة على تغيير سياستها إزاء السلطات الفرنسية في سوريا ، ووقف الحملات الدعائية ضدها (٤٩) . غير أن ذلك يغير شيئاً في نهج الصحافة العراقية .

وما أن تأجبت شرارة الثورة في سوريا ضد فرنسا حتى سارعت الصحف العراقية بنقل تفاصيل الأحداث وكتابة المقالات الافتتاحية المؤيدة لها وأوضح من خلالها أهداف الثورة السورية ، ونددت بالأساليب الفرنسية التعسفية في معالجتها (٥٠) وقد أشارت صحيفة " الاستقلال " في معرض مقالها الافتتاحي المعنون (شباب العراق الناهض تظاهروا أمام مبنى الجريدة) أن العواطف النبيلة يجب أن لا تقف عند هذه الحد - وتعني التظاهر - بل يجب العمل بشكل جدي لدعم الثورة ونجاحها (٥٠) . واهابت جريدة " العالم العربي " بـ (عصبة الأمم) أن تمنح سوريا قيلاً من اهتمامها مثلما تمنح أهمماً بما أسمته بـ (مناوشة البلغار واليونان والترك) وفي عنوان موسوم بـ " العراق يتألم لنكبة شقيقته سورية (٥١) " وذكرت صحيفة " العراق " أن مبنى الجريدة تحول الى ميدان تجمع شعبي ليعلن للعالم أستياء وأستنكار الشعب العراقي إزاء ماتقوم به السلطات الفرنسية ضد الشعب السوري من سلب وأضطهاد للحريات (٥٢).

دابت الصحف العراقية على النهج ذاته من خلال مقالاتها الافتتاحية ونشر تعليقات الصحف الاجنبية على الاحداث السورية ، فقد نددت صحيفة " المفيد " في مقال لها بقصف دمشق وناشدت العراقيين أن يهبوا الى " نجدة الاخوان في سوريا الشقيقة ، يا أبناء الرافدين فهلا كنتم نصير العاصمة المفجوعة " (٣٥) . كما صدرت الصحف العراقية مجللة بالسواد حداداً بعد توارد الأنباء عن قصف " عروس الشرق دمشق " كما وصفها " الحسني " (٥٤) . واعتبرت صحيفة " نداء الشعب " ، أن النكبة لم تلم بسوريا وحدها بل انها المت

بأبناء الأمة العربية (٥٥) . استندت صحيفة " مرآة الأمة " بـ " ذوي المروءة والشهامة من أجل تضميد جراح الوطن الشقيق الدامية فالواجب على الجميع التبرع من أجل إنقاذ أخوانكم في سوريا (٥٦) .

هللت الصحف العراقية بمقدم الوفد السوري إلى العراق لجمع التبرعات لدعم الثورة السورية ، وتابعت نشر أخبار الوفد في حله وترحاله ، وناشدت العراقيين إلى تقديم المساعدات والتبرعات لإخوانهم السوريين . وكتبت صحيفة " الموصل " تنتخي بأهالي مدينتها للإسراع في دعم الثورة السورية، وتضميد جراح السوريين (٧٥) .

استمرت الصحافة العراقية في إسناد الثورة السورية وتجسيد الروح القومية التي تعبر عن وحدة المصير العربي رغم الضغوط التي مارسها المندوب السامي البريطاني على الحكومة للحد من نشاط الصحف في مساندة سوريا على اختلاف مشاربها حكومية كانت أم معارضة لها أم مستقلة عن هذا وذاك .

الخاتمة

أصبح واضحاً أن هدف البحث قد أنصب على تحديد ردود فعل العراقيين إزاء الثورة السورية والتعرف على حجم الدور الذي اضطلعوا به في دعم القضايا القومية ذات المساس المباشر بحرية الأقطار العربية واستقلالها أي عندما يتعلق الأمر بتقرير مصيرها . أذن فإن تحديد موقف العراق ملكاً وحكومةً وشعباً كان الأساس الذي بني عليه هذا البحث .

أن انضمام العراقيين إلى الجمعيات السرية والعننية ، واشتراكهم في الثورة العربية ١٩١٦ ضد العثمانيين ، قد شكل حافزاً للنظر إلى القضايا القومية على أنها كل لا يتجزأ . وتشكيل فضاء بعد رؤيا مفادها أن الوحدة العربية هي الإطار الصحيح الذي يتم من خلال الوصول إلى الغاية ، والتي كانت على وجه التحديد ، الحرية والاستقلال المقرون بحق تقرير المصير ، والذين تقاطعا مع الرغبة البريطانية والفرنسية في السيطرة والهيمنة على الأقطار العربية .

ومن هذا المنطلق ، نرى أن ارتباط العراق بالفكرة القومية كان واضحاً منذ بداية هذه الفكرة . وإذا كانت قوة الارتباط قد اختلفت تبعاً للتطور الذي مرت به الفكرة القومية ، فإن مرد ذلك يعود إلى طبيعة الوضع العام الذي كان سائداً في العراق . أن تطور الأوضاع العراقية – السياسية والثقافية والاجتماعية نحو الأحسن رافقه إسهام متزايد ودور رائد ومتميز في دعم القضايا القومية ، وفي مقدمته القضية السورية . فقد أخط العراقيون فيها نهجاً واضحاً مبنيّاً على اعتبار أن أية قضية عربية تعد قضية عراقية بحكم الرؤيا القومية والاندفاع المشترك نحو الحرية والاستقلال على الرغم من أن العراق كان تحت الانتداب البريطاني ومرتبب بمعاهدة غير متكافئة مع بريطانيا .

لم ترهب التهديدات الفرنسية العراق – حكومةً وشعباً – ولم توهن عزمه عن مواصلة السعي لدعم القضية السورية • وأن الضغوط البريطانية لم تجد أي صدى لها عند العراقيين • والواضح أنهم أرادوا برفضهم الإذعان لتلك التهديدات والضغوط أن يوصلوا فهماً إلى بريطانيا بأن لهم جولة قادمة معها في مقبلات الأيام ، وأن هذا التأييد للثورة السورية لم يكن سوى تمرين تعبوي أن صح التعبير لتلك الجولة ، وأن من ينتصر لحقوق أخيه لابد أن يضع في حسابه أن له حقوقاً لدى بريطانيا لا يمكن التفريط بها ، ومن الممكن أن ينالها عن ذات الطريق – أي الثورة – .

لقد أدى العراقيون ملكاً وحكومةً وشعباً دوراً "ريادياً متميزاً تجسد بالدعم المادي والمعنوي للثورة السورية قياساً بالأوضاع الاقتصادية الصعبة التي كان العراق يمر بها آنذاك فضلاً عن الظروف السياسية المحرجة المتمثلة بالانتداب البريطاني ، فكان هذا الدور عاملاً مساعداً لاستمرار الثورة والتخفيف من جراحات الشعب السوري ، الذي نظر إلى العراق على أنه السند القومي ومركز الثقل في نضاله ضد الاستعمار الفرنسي

الهوامش

١. فرض الانتداب البريطاني على كل من العراق وفلسطين ، والانتداب الفرنسي على سوريا بموجب مقررات مؤتمر سان ريمو في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ •
٢. فضل الباحث عدم الخوض في موضوع الثورة السورية تجنباً للإطالة ، إذ بالامكان الرجوع إلى مضانها الرئيسية وحصر اهتمامه في إبراز مواقف العراق الرسمية والشعبية تجاه الثورة • ينظر على سبيل المثال :- عبد الرحمن الشهبندر ، الثورة السورية الوطنية ، (القاهرة – ١٩٣٦) ؛ محي الدين السفرجلاني ، تأريخ الثورة الفرنسية ، (دمشق – ١٩٦١) ، سلامة عبيد ، الثورة السورية الكبرى ، (بيروت – ب • ت)
٣. عبد الرزاق الحسني ، الأصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل ، (بيروت – ١٩٦٤) :- ص ٩٦ ، ١١٣ ، ١٣٢ •
٤. د. مجيد خدوي ، العراق الجمهوري ، ط ١ ، (بيروت – ١٩٧٤) ، ص ٢٣ •
٥. محمد عابدين ، تيسير ظبيان ، فيصل بن الحسين من المهد إلى اللحد ، ج ١ ، ط ١ ، (دمشق – ١٩٣٣) ، ص ٣٩ •
٦. نقلاً عن "المقطم" (جريدة) ، "العالم العربي" (جريدة) ، ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٥ •
٧. "العالم العربي" ، ٢٥ تموز ١٩٢٦ •

٨. ذكرت الصحف أن السلطات الفرنسية منعت الملك فيصل من النزول في بيروت في آب ١٩٢٥ ، أو المرور في دمشق خوفاً من التظاهرات التي قد تحدث نظراً لنشاط العناصر المؤيدة له . "العالم العربي " ، ٢٥ ، آب ١٩٢٥ .

٩. " المقطم " ، ٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٥ .

١٠. " الاستقلال " (جريدة) ، ٧ كانون الأول ١٩٢٥ .

١١. د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، ملف ٢٥٧٩ / ٣١١ ، و ١ ، ص ١ .

١٢. د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، ملف ١٤٠٨ / ٣١١ ، و ١ ، ص ١-٦ .

١٣. د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، ملف ٢٥٨٨ / ٣١١ ، و ١ ، ص ٧-١٠ .

١٤. المزيد من التفاصيل عن معاهدات لو كارنو وأنعكاساتها على الساحة الأوربية ينظر :

١٥. _ د. رياض الصمد ، العلاقات الدولية في القرن العشرين – تطور الأحداث للفترة ما

بين الحربين ١٩١٤ – ١٩٤٥ ، ط ٢ ، (بيروت – ١٩٨٣) ، ص ١٦٠ – ١٦٤ .

١٦. عبد الرحمن الشهبندر ، المصدر السابق ، ص ١٠٩ – ١١٠ .

١٧. " العالم العربي " ، ٢٥ ، ٢٩ آب ١٩٢٦ .

١٨. " العالم العربي " ، ١٩ أيلول ، ١٩٢٦ .

١٩. ١ الاستقلال ، ١ مايس ١٩٢٧ .

٢٠. د. مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ٣٧ .

21. Hursy Khalduns Faysal I and Arab U nity 1930- 1933 Journal Of

Contem porary Vol 10 N umber 2 1975 – p p 331 - 332 .٢٢

أستوزرت في ٢٦ حزيران ١٩٢٥ ، واستقالت في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦ .

٢٣. أستوزرت في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦ ، واستقالت في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٨ .

٢٤. عبد الرزاق الحسني ، تأريخ الوزارات العراقية ج ٢ ، ط ٧ ، (بغداد – ١٩٨٨) ،

ص ٧٧ .

٢٥. سليم حسين ياسين التميمي ، الاتجاهات القومية في مناهج الوزارات العراقية ١٩٢١ –

١٩٤١ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الآداب / جامعة بغداد ، ١٩٩٨ ،

ص ٦٠ .

٢٦. تكونت اللجنة من محمد الصدر رئيساً ، وعضوية كل من إبراهيم الحيدري والشيخ أحمد الداود ورشيد عالي الكيلاني وسعيد ثابت ومولود مخلص ورضا الشبيبي وياسين الخضير وفخري الجميل وثابت عبد النور . ينظر " الاستقلال " ، ١٢ تشرين الثاني ١٩٢٥ .
٢٧. د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، ملف ٢٥٨٨ / ٣١١ ، و ١-٢ ، ص ١-٦ .
٢٨. " نداء الشعب " (جريدة) ، ٢٤ نيسان ١٩٢٧ .
٢٩. الروبية : عملة هندية تعادل (٧٥) فلساً " عراقياً " .
٣٠. أمين سعيد ، الثورة العربية الكبرى – تأريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن ، المجلد الثالث ، (القاهرة – ب – ت) ، ص ٦٠٢ .
٣١. " الرأي العام " (جريدة) ، ٨ آذار ١٩٢٧ .
٣٢. " العالم العربي " ، ٣٠ تشرين الأول ١٩٢٥ ؛ " الاستقلال " ، ٣٠ تشرين الأول ١٩٢٥ .
٣٣. " الاستقلال " ، ١٢ تشرين الثاني ١٩٢٥ .
٣٤. محي الدين السفرجلاني ، المصدر السابق ، ص ٤٧٣ .
٣٥. " المفيد " (جريدة) ، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٥ ؛ " الموصل " (جريدة) ٢٥ كانون الأول ١٩٢٥ .
٣٦. " العراق " (جريدة) ، ١٢ شباط ١٩٢٧ .
٣٧. " نداء الشعب " ، ٣ شباط ١٩٢٧ .
٣٨. " الاستقلال " ، ٣ تشرين الثاني ١٩٢٥ ؛ " نداء الشعب " ، ٢٦ آذار ١٩٢٦ .
٣٩. " نداء الشعب " ، ٤ ، ٥ نيسان ١٩٢٦ .
٤٠. " الاستقلال " ، ٣٠ تشرين الأول ١٩٢٥ .
٤١. د. ك. و ، وثائق لندن ، وزارة الطيران ، ملف رقم ١٢٢ ، ص ٣٣٨ .
٤٢. ينظر على سبيل المثال لا الحصر قصائد الشعراء محمد بهجت الأثرى ، معروف الرصافي ، محمد مهدي الجواهري ، وجميل صدقي الزهاوي وغيرهم في " الاستقلال " ، ١ تشرين الثاني ١٩٢٥ ، ٢٤ كانون الأول ١٩٢٦ ، ٢٦ كانون الأول ١٩٢٦ .
٤٣. " نداء الشعب " ، ١١ نيسان ١٩٢٦ .

٤٤. د. ك. و. ، وثائق لندن ، وزارة الطيران ، ملف رقم ١٢٢ ، ص ٢٤٥ .
٤٥. ينظر ذلك في " الاستقلال " ، ٣ تشرين الثاني ١٩٢٥ ، ٦ كانون الثاني ١٩٢٧ .
٤٦. محاضر جلسات مجلس النواب ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٥ ، الجلسة (٤٦) في ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٥ ، ص ١٠-١١ .
٤٧. المصدر نفسه ، ص ١٣ .
٤٨. " العالم العربي " ، ٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٧ .
٤٩. " الاستقلال " ، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٠ .
٥٠. الحسني ، تأريخ الوزارات العراقية ، ص ٩٩ .
٥١. " الاستقلال " ، ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٥ .
٥٢. " العالم العربي " ، ٢٨ ، تشرين الأول ١٩٢٥ .
٥٣. " العراق " ، ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٥ .
٥٤. " المفيد " ، ١ تشرين الثاني ١٩٢٥ .
٥٥. الحسني ، تأريخ الوزارات العراقية ، ص ٧٧ .
٥٦. " نداء الشعب " ، ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٦ .
٥٧. " مرآة الأمة " (جريدة) ، ٨ كانون الأول ١٩٢٦ .
٥٨. " النجف " (جريدة) ، ٧ كانون الثاني ١٩٢٧ .